مركز براثا للدراسات والبحوث
Baratha Center for Studies and Research

مقالات

آليّات ما بعد الاستعمار:
سايكس-بيكو و"الدولة الوطنيّة"
واتّحاد دول المقاومة

د. سهام محمّد

2024

www.barathacenter.com

آليّات ما بعد الاستعمار: سايكس-بيكو و«الدولة الوطنيّة» واتّحاد دول المقاومة

د. سهام محمّد

◆ تاريخ الطبعة:
2024م- 1446هـ

◆ مكان الطبعة:
بيروت - بغداد

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

آليّات ما بعد الاستعمار:
سايكس-بيكو و"الدولة الوطنيّة" واتّحاد دول المقاومة

د. سهام محمّد[1]

ملخّص

عرفَت الدولة الوطنيّة في المنطقة العربيّة، أزمةً بنيويّة، منذ حصولها على الاستقلال؛ بسبب آليّات ما بعد الاستعمار، التي فرضَتها القوى الاستعماريّة نفسها قبل انسحابها، فغيَّرَت أدوات السيطرة، ولكنّها لم تغيّر الأهداف، فاستمرَّت الهيمنة على مقدّرات هذه الشعوب، وتمّ عرقلتها أمام محاولات تطوير ذاتها والاستفادة من مواردها. تطرح هذه الورقة ظروف نشأة الدولة الوطنيّة الحديثة، وتأثير آليّات ما بعد الاستعمار على النمط التنظيميّ الحاليّ للدولة، وتناقش أسباب الإخفاقات المتكرّرة والمزمنة في البرامج الإصلاحيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ بسبب آليّات التفكُّك الداخليّ الذاتيّ، وآليّات خلق الصراعات، واستغلال الثغرات، وفَرضِ الخيارات السياسيّة التي تخدم مصالح الغرب على حساب الشعوب المستضعفة؛ لجعل دُوَلها تابعة.

الكلمات المفتاحية:

سايكس-بيكو، الدولة الوطنيّة، ما بعد الاستعمار، القوميّة العربيّة، كونفدراليّة دول المقاومة.

1 - باحثة سياسيّة.

مقدّمة

عرفَت الدولــة الوطنيّة في المنطقة العربيّة أزمــةً بنيويّة منذ حصولها على الاستقلال؛ بسبب آليّات ما بعد الاستعمار، التي فرضَتها القوى الاستعماريّة نفسها، والتي غيَّرَت الأساليب والأدوات، ولكنّها لم تغيّر الأهداف، المتمثّلة في اســتمراريّة الهيمنة على قدرات هذه الشــعوب، ومنعِهــا من تطوير ذاتها والاستفادة من مواردها.

شــكّلَتْ المنطقة العربيّة (الشرق الأوســط - شــمال إفريقيا) دومًا، محور اهتمام الغرب الاستعماريّ، وكان بديهيًّا أن يعمل هذا الغرب على استكشاف هذا العالَم، وذلك عبر إرســال عملائه وجواسيســه، الذين مشّــطوا المنطقة بالكامل، ورفعوا التقارير التي مهّدَت لخطط التقسيم الاستعماريّ ومشاريعه بعد ذلك. من أهمّ هؤلاء، (غيرترود بيل) المعروفة باسم «مس بيل»، و(جون فيلبي) المعروف بـ«عبد الله فيلبي»، و(توماس لورنس) المعروف بـ«لورانس العرب»، وغيرهم.

كان الهدف المعلَن لرحلة «ميس بيل» للمنطقة العربيّة، هو الاستكشــاف،

والبحث عن الآثار، وتعرُّف طريقة حيـاة الناس[1]. لكنّ الهدف الحقيقيّ كان دراسة أوضاع دولة آل رشيد في الحجاز، والاتّصال مع القبائل العربيّة، وإرسال تقييمها الشـخصيّ لمسـتقبلهم -كما تراه- إلى الحكومة البريطانيّة. فساهمَت تقاريرُها في تشـكيل جغرافية المنطقة بعد الحرب العالميّة الأولى، وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسـا. لقد جـاءت رحلة «مس بيل» للشرق الأوسـط، في فترة انهيار الدولة العثمانيّة، والتفاف بريطانيا وفرنسا حولها؛ لتقاسُم الغنائم، حيث برز في هذه الفترة، العرب، كورقة رابحة أمام البريطانيّين؛ للقضاء على ما تبقّى من الدولة العثمانيّة المتهلهلة. فكان لمعرفة «مس بيل» دورًا كبيرًا في اختراقها للمجتمعات، على المسـتويَين الشـعبويّ والنخبويّ. وكانت العراقُ المحطّةَ الأخيرة والمفصليّة في رحلة «مس بيل» في الشرق الأوسـط، بعد أن أرسـلَتها الحكومة البريطانيّة للقاء «لورنس العرب» في القاهرة؛ لمسـاعدته في تأسيس مكتب للمخابرات يتبع وزارة المسـتعمرات البريطانيّة. ثمّ عادت لتسـتقرّ في بغداد نهائيًّا عام 1914م؛ للشروع بمَهَمّة تتعلّق بترتيبات اتّفاق «سايكس-بيكو»، الذي أُبرِم في 1916م، والذي جاء كمشروع جيوسـياسيّ؛ لتقسيم المنطقة بين القوى المستعمِرة، بعد انهيار الدولة العثمانيّة، ورسمِ خطٍّ قيل إنّه «الخطّ الذي

1 - Vincent Cloarec, Henry Laurens: Le Moyen Orient au 20 eme siècle, Armand Colin, Paris, 2000.

قسم الشرق الأوسط على خرائط الاتّفاق، وقسم معه النسيج القَبَليّ والعشائريّ والإنتماءات الدينيّة[1]. وتقرّر مع ذلك، وضع فلسطين تحت إدارة دوليّة اتُّفِقَ عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا، ولاحقًا، وبموجب «وعد بلفور» لليهود، أُعطي جزءٌ كبير منها إلى الحركة الصهيونيّة؛ لإقامة «دولة» للكيان. بعد ذلك، تخلَّت بريطانيا عن فكرة تقسيم أملاك السلطنة، وفق مخطَّط «سايكس-بيكو»، واستبدلتها به نظامَ الانتداب، الذي أقرَّه مؤتمر «سان ريمو»، الذي عقدَته مع فرنسا في الـ26 من أبريل / نيسان 1920م، بهدف تحديد مصير ولايات المشرق العربيّ المحتلّة. وحيث لم يبقَ من اتّفاقيّة «سايكس-بيكو» -عمليًّا- سوى الترسيم المبدئيّ لحدود لبنان والعراق والأردن وفلسطين، ومع تراجُع دور الإمبراطوريّتَين الفرنسيّة والبريطانيّة عالميًّا لصالح الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد السوفياتيّ، انتقلَت بريطانيا وفرنسا إلى تصفية مستعمراتهما، والانسحاب من الكثير منها. من هنا، بدأَت مرحلة جديدة من حركات التحرُّر في دول المنطقة، للمطالبة بالاستقلال، والدخول في مرحلة «ما بعد الاستعمار»، أو ما بعد «الكولونياليّة»، وهي مصطلحات[2] تكاثرَت

1 - رين نعيم البرغوثي: الجاسوسة التي لقّبها العرب «أمّ المؤمنين»، موقع الجزيرة نت، 2019.

2 - جميل حمداوي: نظريّة ما بعد الاستعمار، الأطروحة في خدمة الاستغراب، ص.ص. 2-6.

على مدار العقود الثلاثة الماضية، على السـاحة السياسـيّة والثقافيّة، وانتقلَت من حقل من حقول الثقافة إلى آخر من السياسـة والاقتصاد، إلى الفلسفة، إلى الأنثربولوجيـا، إلى التاريـخ، إلى الأدب والنقـد الأدبيّ[1]. ومثَّلَت مفردة "ما بعد" فاصلاً زمنيًّا، وإيحاءً مبـاشرًا عن تجاوُز مرحلةٍ لها تفاعلاتها وحضورها لدى الطرفَين، المستعمِر والمستعمَر. كان من المفترض أن تكون مرحلة نهاية الحضور للقوى الاستعماريّة، بمجمل تأثيراتها السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وممارسـة الهيمنة والسيطرة على إدارة الشـعوب، ومحاولة الفرز والتمييز بين حقبة سـابقة لها مكوّناتها وعلاقاتها، وأخرى جديدة تقوم على محاولة ترسيم معالِم التغيير لِما خلّفَه الآخَر، على نمط العلاقات السـائدة لدى المجتمعات الخاضعة. لكن يبدو أنّ التعقيدات الكثيرة لمرحلة ما بعد الاسـتعمار؛ بسبب التهجين وتوسـيع مدركات التبعيّـة والهيمنة، أوردَت مشـاريع "دولة وطنيّة" مشـوّهة، هي -في أحسـن الأحوال- محاولةُ محافظةٍ على الحدود المرسَّـمة سـابقًا، وفق اتّفاق "سـايكس-بيكو"[2]، إلاّ أنّ أسـاس فكرة «الدولة الوطنيّة» كانت جزءًا لا يتجزّأ من الفلسفة الغربيّة المضادّة -بطبيعتها- للدين.

1 - انظر: سـعيدة عيشـونة: النظريّة ما بعد الكلونياليّة: قـراءة في المفهوم ومجال البحث.

2 - Ali Murat Kurşun, Deconstructing the Sykes-Picot Myth: Frontiers, Boundaries, pp. 83 - 104.

نشأَتْ في ما بعد، الدولة الوطنيّة أو القُطريّة، التي أخذَت تتشكّل كوحدة سياسيّة بعد نَيل استقلالها، بنحوٍ تدريجيّ، وهو الاستقلال الذي عمَّق الانقسام والتجزئة بين العرب، الذين صاروا ينظرون للحدود السياسيّة التي صنَعَها المستعمِر -مع صرف النظر عن هدفها وفلسفتها- على أنّها أمرٌ واقع وقدرٌ مقسوم، تقوم لأجلها الخلافات السياسيّة، وتندلع بسببها الحروب بين قُطرٍ عربيّ وآخر، وتُراقُ الدماء لأجلها بين شعب عربيّ وآخر. وذلك على الرغم من شعارات الوحدة العربيّة، والهتاف لها ليلاً ونهارًا، واستنزال اللعنات على أولئك المستعمرين «الخبثاء»، الذين اصطنعوا تلك الحدود، وخلقوها من العدم، وفرضوا التجزئة القسريّة على العرب.

بعد استقرار الوضع الجديد، تبلورَت تساؤلات حول تداعيات هذا التقسيم، وهل نجحَت هذه الدول في تحقيق «الاستقلال» الحقيقيّ، والقدرة على بناء الدولة الجديدة (القوميّة، الوطنيّة)؟ وماذا يعني أن تندّد «حركات التحرُّر» وقادة دول الاستقلال في منطقة الشرق الأوسط، باتّفاقيّة «سايكس-بيكو»؛ لأنّها مشروع استعماريّ تقسيميّ لدول المنطقة، ورسم لحدود وخرائط جديدة، ثمّ مع الوقت، يتلاشى ذلك التنديد مع الانشغال ببناء الدولة القوميّة والدولة الوطنيّة ومقوّماتها، وتركيز مؤسّسات الحكم؟ في ظلّ ظهور مفهوم الدولة الوطنيّة، هل نجح مشروع «الدولة الوطنيّة» في كسر قيود المشروع الاستعماريّ الغربيّ؟

إشكاليّة بناء الدولة الوطنيّة في دول ما بعد الاستعمار

في هـذا الجـزء الأوّل، سـنعرض ظـروف نشـأة الدولـة في دول ما بعد الاستعمار1، ثمّ تأثير آليّات ما بعد الاستعمار على أنماط الدولة2.

ظروف النشأة

يُعَدّ نمط الدولة الوطنيّة دخيلاً عـلى العالَم العربيّ، حيث ارتبط ظهوره بمرحلة الاسـتعمار[1]، إذ لم تولد الدولـة «الوطنيّـة» أو «القُطريّة» العربيّة ولادة واحـدة موحّـدة؛ ففي بعض الحالات، كانت الدولة، أو ما يشـبهها، موجودة أصلاً، وجاء المسـتعمِر ليعزّزها ويقوّي من سلطانها، أو لينقضها ويسـتبدلها بها مؤسّسـاته، وفي حالات أخـرى، كانت مؤسّسـات الدولة وأجهزتهـا مفروضـة بطريقة فوقيّة على مؤسّسـات المجتمـع، مِن جانب القوى الاسـتعماريّة. وحتّـى في مرحلة ما بعد الاسـتعمار، جرى الحفاظ على معظم الشكليّات الموروثة من الحقبة الاستعماريّة السابقة، دون تغيير يتناسب وحجم الكفاح الذي خاضَته الشعوب العربيّة من أجل تغيير ثوريّ في الأُسُس والآليّات. ولذا، صدق توصيف بعض الباحثين لها بأنّها نظم أو دول ما بعد الاستعمار، تأسيسًا على ملاحظة امتدادها المؤسّسيّ والقانونيّ

1- محمّد امريان: مفهوم الدولة الوطنيّة واشكاليّة التحديث السياسيّ: مدخل على فهم التحوّلات السياسيّة في العالم العربيّ، ص.ص. 110-125.

لتلك التي كانت قائمة في الحقبة الاستعماريّة[1].

تأثير آليّات ما بعد الاستعمار على أنماط الدولة

لقد جُلِبَت، في ظلّ الاستعمار الأوروبيّ-الغربيّ، أنماط قيم ومعايير سلوك، تأخذ بأنساقٍ من القيم والمعايير وأنماط السلوك الغربيّة، لقلّةٍ من السكّان كانت قد ارتبطَت وانتفعَت من علاقتها الاقتصاديّة والسياسيّة به. والنتيجة أنّ المجتمع بات مشوَّها اقتصاديًّا وثقافيًّا. وعلى المستوى السياسيّ، اصطُنِعَت دولٌ لم يكن لها وجود، وكُرِّسَت سلطات لتغدو دولاً. وجرى إدماج الوطن العربيّ في الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ، وأُلزِم بتقسيم دوليّ للعمل بما يخدم مَصالح المركز الغربيّ، وأصبح الوطن العربيّ أسيراً لسوق عالميّة تهيمن عليها الدول الصناعيّة المتقدّمة، ثمّ أُدخِلَت الكيانات القُطريّة العربيّة، بعد الحرب العالميّة الثانية، المسرح الدوليّ، كدول ذات سيادة، وكان ما يحكم إقامة هذه الدولة أو تلك، ليس المنطق الجغرافيّ أو الاجتماعيّ أو الثقافيّ، بل خلفيّات التجربة الاستعماريّة، وبعض الموروثات التقليديّة، وإلى حدٍّ ما، الاعتبارات الاقتصاديّة. وبالنظر في الشروط السوسيوتاريخيّة التي تشكَّلَت في إطارها الدولة في المجتمعات النامية، تتكشّف بعض أهمّ معالم

1 - انظر: آنيا لومبا: في نظريّة الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبيّة.

انفصال هذه الدولة عن المجتمع، وابتعادها عن أن تكون دولة قوميّة أو وطنيّة متجّذرة في المجتمع، معبرِّة عــن تطلّعاته أو تناقضاته، وصراعاته وحاجاته، واختلافاته ومكوّناته المتمايــزة. وبالنتيجة، ومع التعقيدات الكثيرة، أصبحنا أمام نموذج دولة هي -في العمق- إفراز لتســوية مزدوجة، أكثر ممّا هي إفراز لصراع اجتماعيّ؛ أي تســوية بين المســتعمِر من جهــة، والنخب والقيادات المحلّيّة من جهة أخرى؛ بهدف إقرار الاستقلال السياسيّ الموهوم، وتسوية داخليّة بين الفئات والشرائح الاجتماعيّة المناوئة والمختلفة، قائمة على لجم الصراعــات وإيقافها، وطمس التناقضات، تحقيقًــا للوحدة، ودرءًا للفوضى والتشتُّت والانقسام في "الأمّة الواحدة"[1].

ضرورة إخفاق «دولة» ما بعد الاستعمار

حين ندقّق الفحص والتشــخيص، نتأكّد أنّ ما تعايشه مجتمعاتنا هو ثمرة الكثــير من الإخفاقات الكــبرى والفرص الضائعة، التي لا يمكن أن يســتقرّ مجتمــع بوجودهــا. أوّلها هو الإخفــاق في بناء الدولة ذاتهــا، من حيث هي تجســيد مؤسّسيّ لرابطة سياســيّة، اجتماعيّة، وطنيّة، تعيد بناء العلاقات بين الأفراد على أســاس المساواة أمام القانون الواحد، وقيم المواطنة، والحرّيّات

1 - محمود كيشانه: ما بعد الاستعمار، قراءة في آليّاته الجديدة، ص 10.

الفرديّة، التي يفقد الإنسان بغيابها استقلاله الشخصيّ، ومن ثمّ كرامته، ولا تقوم دولة اليوم وتستقرّ من دونها. والثاني، الإخفاق في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، التي تعني اليوم توفير فرص العمل لملايين الشباب، وفتح آفاق الحياة الاجتماعيّة المُرضية والمنتِجة أمامهم، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون النجاح في ولوج الثورة الصناعيّة والعلميّة والتقنيّة. ثالثًا، الفرص الضائعة اقتصاديًّا وجيوسياسيًّا؛ بسبب التفكُّك والتقسيم، وصعوبة التكامل بين البلدان العربيّة والإسلاميّة؛ أي بسبب فشل مشاريع الوحدة السياسيّة والإستراتيجيّة بين الدول، مثل فشلِ الوحدة بين مصر وسورية في 1958م، بسبب غياب الرؤية الوحدويّة العميقة، وعدم قدرة الساعين لتلك الوحدة على تقديم نموذج واقعيّ حقيقيّ لمصلحة شعوب البلدَين، دون إغفال الإشارة إلى الغرب، الذي عمل، عبر عملائه في المنطقة، على إسقاط هذه الورقة؛ لضرب المشروع القوميّ العربيّ الذي حمله جمال عبد الناصر في تلك المرحلة، وفشلِ اتّحاد المغرب العربيّ 1989م، الذي وُلِدَ مَيتًا بسبب فشله في تقديم مشروع وطنيّ مغاربيّ حقيقيّ، يجسّد -فعليًّا- فكرة هذا الاتّحاد، ويتجاوز التناقضات السياسيّة والإستراتيجيّة التي تعاني منها دول منطقة المغرب العربيّ، وغيرها من الفرص التي لم تقدّم نتائج إيجابيّة لمصالح الدول العربيّة وشعوب المنطقة. رابعًا، التآمر الغربيّ، عبر خلق الأزمات والصراعات، واستغلال الثغرات، وفرضِ السياسات الاقتصاديّة والخيارات السياسيّة

التي تخدم مصالح الغرب بالدرجة الأولى، على حساب الشعوب العربيّة والإسلاميّة؛ لجعلها دولاً وحكومات وشعوبًا تابعة، مستسلمة لسياسات الغرب. خامسًا، الوقوف بوجهِ المحاولات كلّها التي تقوم بها بعض الدول العربيّة والإسلاميّة التوّاقة للاستقلال السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، في البحث عن سُبُل التطوّر التكنولوجيّ والعلميّ؛ للوصول إلى الاكتفاء الذاتيّ. سادسًا، فشل الحكومات العربيّة والإسلاميّة في تجاوُز الخلافات، والسقوط في صراعات هدفها تدمير الأُسُس كلّها، وخلقُ بيئات متناحرة متنازعة، واستغلال الحساسيات والاختلافات الطائفيّة والعرقيّة والإثنيّة (أكراد-عرب، سنة-شيعة، أمازيغ-عرب، عرب-فرس، عرب-تركمان). سابعًا، فشل الدول العربيّة والإسلاميّة في بناء مشروعها التنمويّ والاقتصاديّ؛ بسبب سوء الإدارة والتقدير والتقييم والتهيئة، وغياب البرامج الوطنيّة الحقيقيّة، وانتشار الفساد والرشاوى والمحسوبيّة، التي أثَّرَت بنحوٍ مباشر على التوزيع العادل للثروات والموارد، والتي خضعَت -تِباعًا- لسياسات المؤسّسات الماليّة الدوليّة كصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ، وشروطها، وهي أدوات هيمنة يستخدمها الغرب؛ لفرضِ سياساتٍ هدفها الضغط على الأنظمة والحكومات، وجعلها أدوات تنفيذ مَهَمَّته، خدمةً للمصالح الغربيّة.

أمام هذه الإخفاقات التاريخيّة الكبرى، فقدَت المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، في معظمها، أيَّ أملٍ في الدولة والنخب الحاكمة والسائدة في

بلدانهـا، ولم تعد تثق بأنّ هنـاك مَن يمثّلها ويدافع عـن مصالحها وحقوقها وكرامة أبنائها واستقلالهم، لا في الداخل، ولا في الخارج، لا بين المثقّفين، ولا بـين السياسـيّين؛ فأصبح القلـق على المسـتقبل وانعـدام الثقة والأمن واليقـين، ثقافةً سـائدة لدى شـعوب المنطقـة العربيّة، وتربـةً خصبة لروح التمرّد والاعتراض والاحتجاج والهرب مـن القانون. وفي العصر الحديث، وجدَت النخب السياسيّة العربيّة المعاصرة نفسها أمام خياران، فإمّا أن تستقي نموذجها من التجربة الحضاريّة العربيّة الإسـلاميّة، وبخاصة نموذج الدولة الدينيّة كما رسـمها الفكر الإسـلاميّ، أو كما تحقَّقَت في التجربة الحضاريّة التاريخيّـة، وإمّا أن تسـتقي معالمها من نموذج الدولـة الغربيّة الحديثة كما أنتَجَتها الحداثة الأوروبيّة؛ فعمدَت إلى اقتباس النموذج الأخير، وهو ما أفرز إشكاليّة جديدة بين الدولة الناشئة والمجتمع.

مثلّث الأزمات في بناء الدولة الوطنيّة

تبرزُ الأزمات خاصّةً، في أزمة النظام السياسيّ، التي حالت دون بناء دولة وطنيّة (قُطريّة) حقيقيّة وواعدة في الكثير من المظاهر، أهمّها: تحصُّن النظام الحاكم في هذه الدول بطابور رابع في المجتمع، تجمعه علاقات قائمة على شبكة من المنافع الخدمات والمحسـوبيّة والزبائنيّة. وتحوُّل النظام الحاكم إلى عصبيّـة عائليّة حاكمة (عشـيرة، أسرة، طائفة، حـزب). مضافًا إلى غلبة

الأوتوقراطيّة في نظام الحكم (أحاديّة القرار والخيارات). وكذلك فشلُ النخب السياسيّة والأحزاب (القوميّة، الديمقراطيّة، الإسلاميّة) في استقطاب الرأي العامّ؛ لعدم تقديم خطاب أصيل فكريًّا، وشجاع حركيًّا.

يذهب باحثون إلى أنّ المشكلة الرئيسة التي تعاني منها الدولة، وخاصّة في العالَم العربيّ والإسلاميّ، هي أنها دولة "مستورَدة" -حسب تعبير (برتراند بادي)[1]- فُرِضَت عليه فرضًا من الإمبرياليّة الغربيّة، وتضخَّمَت تضخُّماً شديدًا تحت رعايتها؛ حتّى تحقِّق مصالحها وتحافظ على هيمنتها. فالدولة المستورَدة تفقد التأثير على مجمل الحياة الاجتماعيّة والدينيّة، ولا تؤثّر بالمعنى المطلوب، على مسار النشاط الاقتصاديّ وتوجُّهات القائمين عليها؛ ممّا يترتّب عليه ازدواجيّة بين البُنية الاجتماعيّة والدولة، وفي المحصّلة، بناءٌ مشوَّه وغير فاعل للدولة، وتفكيكٌ للبُنية الاجتماعيّة الموروثة، وتحجيمٌ لدورها، وتقليلٌ لوظائفها، وتقليصٌ لفاعليتها.

خاتمة

تبيَّن من هذا العرض الشامل والسريع، أنّه كلّما اعتمدَت الدولة على فكرة استيراد نموذج الدولة الحديثة من الخارج (الغرب)، عاشت حالة تغوُّل وابتعاد

1 -برتراند بادي: الدولة المستوردة تغريب النظام السياسيّ، ص 258.

عن آمال المجتمع. وهذا يؤدّي إلى حالة اللااستقرار السياسيّ والاجتماعيّ، ثـمّ الوصول إلى حالة الانهيار؛ بسـبب التعثُّر والإخفـاق في تحقيق التنمية والرفـاه، فتتحوّل إلى أداة لدى المؤسّسـات الماليّة، ومؤسّسـات التصنيف العالميّة، لتُصَنَّف «بالدولة الفاشـلة» التي تحتـاج إلى تدخُّل وحماية دوليّة، في ما يُسَمَّى بمعايير الدولة المعولَمة، التي تفرض عليها الخيارات السياسيّة والاقتصاديّـة والثقافيّة، والتشريعات التي تجعلها في مواجهة مسـتدامة مع مجتمعاتها وشـعوبها، وتكرّس صدامًا مزمنًا بين الدولة والأمّة، وهو سـبب مباشر في أزمة الدولة الوطنيّة المستقلّة اليوم.

من هنا، يبرز تساؤل عن مستقبل فصائل المقاومة في الدول التي اختارَت شـعوبها مسار التحرُّر، هل نحن أمام نموذج تأسيس دول مقاوِمة تعمل على إنشاء اتّحاد كونفدراليّ سياسيّ؛ لمواجهة مشاريع الهيمنة الاستعماريّة بألوانها المختلفة (أساليب ما بعد الاستعمار)، وذلك عبر تركيز أساليب مقاومة سياسيّة (ترفض التدخُّل الخارجيّ المبطّن)، واقتصاديّة (بناء منظومة اقتصاديّة وطنيّة حقيقيّـة، تقوم على قاعـدة تطوير الإنتاج المحلّيّ، وترفيع مسـتوى الاكتفاء الذاتيّ، وقدرات التسـويق التجاري، والتبادل مع التجارب الأخرى)، وأمنيّة (أمن المجتمع، الأمـن الصحّيّ، الأمن الغذائيّ، الأمـن الفكريّ والثقافيّ)، وعسـكريّة (اكتساب القدرات العسكريّة والتكنولوجيا الدفاعيّة الرادعة، عبر تكامُل الصناعات والقوى البشريّة والاقتصاديّة فيما بينها)؟ من هذه الزاوية،

نحن أمام فرصة لتأسـيس «كونفدراليّة سياسـيّة مقاوِمة»، قادرة على إفشـال المشاريع الاستعماريّة الغربيّة المبطّنة والمزيّفة كلّها.

لائحة المصادر والمراجع

عربيّة

1. آنيا لومبا، في نظريّة الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبيّة، ترجمة محمّد عبد الغني غنوم، الطبعة الأولى، سورية، 2007.

2. بيل أشكروفت وآخرون: الردّ بالكتابة: النظريّة والتطبيق في آداب المستعمرات القديمة، ط1، المنظّمة العربيّة للترجمة، لبنان، 2006.

3. بادي، برتراند، الدولة المستوردة تغريب النظام السياسيّ، القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، 2017.

4. جميل حمداوي، نظريّة ما بعد الاستعمار، الأطروحة في خدمة الاستغراب، مجلّة الاستغراب، عدد 12، 2018.

5. رين نعيم البرغوثيّ، الجاسوسة التي لقّبها العرب «أمّ المؤمنين»، موقع الجزيرة نت، 2019.

6. سعيدة عيشونة، النظريّة ما بعد الكولونياليّة: قراءة في المفهوم ومجال البحث، مجلّة كلّيّة الآداب واللغات / جامعة خنشلة، العدد الأوّل، 2020.

7. صندوق النقد العربيّ، التقرير السنويّ لسنة 2021، المنشور في 1 أبريل 2022.

8. طيفور فاروق، أزمة بناء الدولة العربيّة المستقلّة، الحكم الراشد

والمقاربة الحضاريّة كبديل، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، عدد2، 2022، ص.ص. 463-480.

9. محمود كيشانه، ما بعد الاستعمار، قراءة في آليّاته الجديدة، كلّيّة العلوم الاجتماعيّة، القاهرة، 2016.

10. محمّد أمريان، مفهوم الدولة الوطنيّة وإشكاليّة التحديث السياسيّ: مدخل على فهم التحوّلات السياسيّة في العالم العربيّ، مجلّة اتّجاهات سياسيّة ألمانيا / برلين، المركز الديمقراطيّ العربيّ، أبريل 2019، ص.ص. 110-125.

أجنبيّة

1. Ali Murat Kurşun, Deconstructing the Sykes-Picot Myth: Frontiers, Boundaries, Borders and the Evolution of Ottoman Territoriality, Aberystwyth University, V9, N1, 2020, pp 83 - 104.

2. Vincent Cloarec, Henry Laurens, Le Moyen Orient au 20 eme siècle, Armand Colin, Paris, 2000.

مَركزُ بَراثا للدِّراسَاتِ وَالبُحُوثِ
بيروت ـ بَغدَاد

Baratha Center for Studies and Research
www.barathacenter.com
barathacenter@gmail.com

المشرف العام: الشيخ جلال الدين علي الصغير
مدير المركز د. محمد مرتضى
009613821638

توزيع:

دار العتبة البيضاء
للطباعة والنشر والتوزيع
(بيروت ـ لبنان)